

الكتاب الثالث

العصر الذهبي

من ٤٨٠ لـ ٣٩٩ ق ٤٢٠

أهم الحوادث في الكتاب الثالث

مرتبة حسب تواريخها

- ق . م .
- ٤٧٨ - يندار الطيبي ، الشاعر .
- ٤٧٨ - ٤٦٧ هـ - هرون الأول طاغية في سراقوسة .
- ٤٧٨ - فوثاغورس الرجيوي ، المثال
- ٤٧٧ - تأليف حلف ديلوس .
- ٤٧٢ - بولخنوتوتس المصور ؛ برسو إسكلس .
- ٤٦٩ - مولد سقراط .
- ٤٦٨ - سيمون يهزم الفرس في أدرميون ، المباراة الأولى بين إسكلس وسفكليز .
- ٤٦٧ - بكيليدز الكيوس الشاعر ، سبعة ضد طيبة لإسكلس .
- ٤٦٤ - ٤٥٤ - ثورة الأرقاء (الهيلوت) ؛ حصار إيثوم .
- ٤٦٣ - ٤٣١ - بركليز في الحياة العامة .
- ٤٦٣ - إفيلايز يحدد اختصاصات مجلس الأريوپس ، ويقرر أجوراً للقضاة أنكساغوراس في أثينة .
- ٤٦١ - سيمون ينقذ إفيلايز يقتل .
- ٤٦٠ - أنابذوقليس الأكرجاسي ، الفيلسوف ؛ بروميثيوس المقيد لإسكلس .
- ٤٥٩ - ٥٥٤ - إخفاق حملة أثينة على مصر .
- ٤٥٨ - أرستيا لإسكلس ؛ الأسوار الطويلة .
- ٤٥٦ - هيكل زيوس في أولبيا ، بيونيوس المندي ، المثال .
- ٤٥٤ - خزاة حلف ديلوس تنقل إلى أثينة .
- ٤٥٠ - زينون الإيلي ، الفيلسوف ، أبقراط البطليموزي الرياضي ؛ كلمكوس يوطد أركان النظام الكورنثي ؛ فيلولوس الطيبي ، الفلكي .
- ٤٤٨ - صلح كلياس مع فارس .
- ٤٤٧ - ٤٣١ - البانتون .
- ٤٤٥ - ليوسيس الأبدري ، الفيلسوف .
- ٤٤٣ - ميروذوت الهليكرنسي ، المؤرخ ، ينضم إلى المستعمرين الذين أسروا ثورياني في إيطاليا ؛ جورجياس البيونتي ، السوفسطائي .
- ٤٤٢ - أنتيجون لسفكليز ، ميرون الإليويثري المثال .
- ٤٤٥ - بروقيوارس الأبدري ، السوفسطائي .
- ٤٣٨ - أثينة بركثوس لندياس ، ألسنس ليورپديز .

- ق ٢٠ .
- ٤٣٧ - البروبيليا .
- ٤٣٥ - ٤٣٤ الحرب بين كورنثة وكرثيرا .
- ٤٣٣ - حلف أثينة وكثيرا .
- ٤٣٢ - ثورة بوتيديا ، محاكمة أسباشيا ، وغدياس : وأنكساغوراس .
- ٤٣٠ - ٤٠٤ حرب الهلوبيونيز .
- ٤٣٠ - ٤٢٤ ظهور روايات ميديا ، أندرومكي ، وهكيبيا ليورپديز ؛ وإلكترا لسفكليز .
- ٤٣٠ - الطاعون في أثينة ، محاكمة بركليز .
- ٤٢٩ - موت بركليز ، كليون يعولى السلطة ، أوديب الملك لسفكليز .
- ٤٢٨ - ثورة مطلقى ، يورپديز يكتب هوليتوس : موت أنكساغوراس .
- ٤٢٧ - قدوم جورجياس إلى أثينة ؛ پروذكوس ، وهيباس السوفسطائيان .
- ٤٢٥ - حصار اسفكتيريا ؛ سفكليز يكتب « الأكرنيين » .
- ٤٢٤ - برسيداس يستولى على أمفيبوليس ؛ نقي توكيديدس المؤرخ ، أرسطينيز يكتب رواية « الفرسان » .
- ٢٢٣ - أرسطينيز يكتب رواية « السحب » ؛ زيوكسيس المرتقل ؛ وپرهسيوس الإفيسوسى المثالان .
- ٤٢٢ - رواية « الزنابير » لسفكليز ؛ موت كليون وبراسيداس .
- ٤٢١ - صلح نيشاس ؛ رواية « السلام » لأرسطينيز .
- ٤٢٠ - أبقراط الكوسى ؛ اطيبب ؛ ديموقريطس الأبهدى ، الفيلسوف بوليقلطس السكيوفى ، المثال .
- ٤٢٠ - ٤٠٤ الإركثيوم .
- ٤١٩ - لباس الخطيب .
- ٤١٨ - انتصار اسبارطة في ماتينية ؛ رواية « أيون » ليورپديز .
- ٤١٦ - ملحة ميلوس ؛ رواية « إلكترا » ليورپديز (؟) .
- ٤١٥ - ٤١٣ حلة أثينة على سراقوصه .
- ٤١٥ - بترالمرا ؛ سقوط ألسبيديز ؛ « الطر واديات » ليورپديز .
- ٤١٤ - حصار سراقوصه ؛ رواية « الطيور » لأرسطينيز .
- ٤١٣ - هزيمة أثينة في سراقوصه ؛ رواية إفجينييا في طوريس ليورپديز .
- ٤١٢ - مسرحيتا هلن وأندرمدا ليورپديز .
- ٤١١ - ثورة الأربعائة ؛ روايتا « ليستراتا » و « ثسمويةا زوسا » لأرسطينيز .
- ٤١٠ - عودة الديمقراطية ؛ انتصار ألسبيديز في سليكوس .
- ٤٠٨ - ثيموثيوس الملطى الشاعر والموسيقى ؛ رواية « أورسپيز » . ليورپديز .

- ق . ٢٠ . ٥
- ٤٠٦ انتصار أثينة في أرغنوسى ، موت يورپديز ، وسفكليز ؛ مسرحيتا
« الباكين » و « إنجينا في أوس » ليورپديز .
٤٠٥ - ٣٦٧ ديونيسيوس الأول طاغية في سراقوسة .
- ٤٠٥ انتصار اسپارطة في إيسپوتامى ، مسرحية « الضفادع » لأرستفانيز .
- ٤٠٤ نهاية حرب الهلويونيز ، حكم الثلاثين في أثينة .
- ٤٠٣ عودة الديمقراطية .
- ٤٠١ هزيمة ثورس الثاني في كونكسا ، ارتداد العشرة الآلاف أتباع زوفون و
مسرحية أوديب في كولونوس لسفكليز .
- ٣٩٩ محاكمة سقراط وموته .

الباب الحادى عشر

بركليز والتجربة الديمقراطية

الفصل الأول

نهضة أثينة

يقول شلى Shelley إن « الفترة الواقعة بين مولد بركليز وموت أرسطو تعد بلاشك أهم فترة في تاريخ العالم كله ، سواء نظرنا إليها من حيث هي ذاتها أو من حيث أثرها في مصائر الإنسان المتحضر من بعدها ». وكانت أثينة هي المسيطرة على هذه الفترة ، وقد نالت ولاء معظم المدن الإيجية فأمدتها هذه المدن بالأموال لأنها تزعمتها في إنقاذ بلاد اليونان من الغزو الأجنبي ، ولأن أيونيا بعد هذه الحرب قد حلت بها الفاقة ، واسبارطة قد اضطربت أحوالها بسبب تسريح جيوشها وما حدث فيها من زلازل وقتن ؛ ولأن الأسطول الأثيني قد نال من النصر في العالم التجارى ما لا يقل عن نصره الحربى في أرتيميزيوم سلاميس :

ولسنا نقصد أن الحرب كانت قد وضعت أوزارها نهائيا ؛ فقد استمر النزاع بين الفرس واليونان من عهد أن فتح قورش أيونيا إلى أن هزم الإسكندر دارا الثالث . وقد طرد الفرس من أيونيا في عام ٤٧٩ ومن البحر الأسود عام ٤٧٨ ومن تراقيا سنة ٤٧٦ ، وفي عام ٤٦٨ انتصر أسطول يونانى بقيادة سيمون الأثيني نصراً مؤزراً على الفرس فى البر وفى البحر عند مصب نهر يوريمدون Eurymedon (*) : وفى ذلك الوقت ألفت الملك

(*) نهر فى بولنانيا فى جنوبى آسيا للصغرى .

اليونانية في آسية وبحر إيجة اتحاد ديلوس بزعامة أثينة وتبرعت كلها بمقدار من المال أودع في هيكل أبلو في ديلوس . وأمدت أثينة هذا الاتحاد بالسفن بدل المال فلم تلبث لهذا السبب أن أصبحت لها الزعامة عليه بفضل قوتها البحرية ، ولم يلبث اتحاد الأنداد أن استحال إلى إمبراطورية أثينة .

وانضم كبار الساسة الأثينيون جميعهم ومنهم الرجل الفاضل أرسنيديز والرجل المنزه الطاهر بركليز إلى ثمستكليز الذي لا ضمير له في هذه السياسة الجديدة ، سياسة التوسع الاستعماري . ولم تكن أثينة مدينة لإنسان مآ بمثل ما كانت مدينة به لثمستكليز ، ولم يكن أحد من رجالها أكثر منه تصميها على أن ينال جزاء ما قدمه لها ، فلما أن اجتمع زعماء اليونان ليقترحوا مكافأة أولئك الرجال الذين أظهروا كفاية ممتازة في الدفاع عن البلاد أقترح كل منهم لنفسه أولاً ولثمستكليز ثانياً : وكان هو الذي سير تاريخ اليونان في الحبرى الذي سار فيه بعدئذ ، وذلك بأن أقنع أثينة أن البحر لا البر والتجارة لا الحرب هما سبيل السيطرة والسيادة ، ومن أجل هذا أخذ يفلوض بلاد الفرس ويسعى إلى وضع حد للنزاع القائم بين الإمبراطورية الهرمة والإمبراطورية الفتية حتى تزول العقبات القائمة في سبيل الاتجار مع آسية ويعم الرخاء أثينة . وقد حشد رجال أثينة - بل ونساءها وأطفالها - لإقامة سور حول المدينة وسور آخر حول ثغرى پيرية Piraeus ومينيشيه Muniychia ، ووضع الخطة التي نفذها بركليز لإقامة أرصفة عظيمة ، ومخازن ، ومصافق في پيرية تسهلاً للتجارة البحرية . وكان يعرف أن هذه السياسة ستثير الغيرة والحسد في نفس إسبارطة ، وقد تودى إلى نشوب الحرب بين الدول المتنافسة ، ولكنه كان يسعى لرق أثينة وتقلعها ، وكان هذا الأمل ووثوقه بقوة الأسطول الأثيني يدفعانه إلى العمل دفعاً .

وكان في أهدافه من العظمة بقدر ما في وسائله من الانحطاط ، فقد استخدم الأسطول لإرغام جزائر سكلديس على أداء الجزية له بحجة أن هذه

الجزائر استسلمت للفرس أسرع مما ينبغي لها أن تستسلم ، وأنها أمدت خشيارشاي بالجنود ؛ ويلوح أنه أعفى بعض المدن من هذه الجزية بعد أن قلمت له الرشاش^(٢) . ولهذه الاعتبارات عينها أعد العدة لاستدعاء بعض المنفيين ، ويقول تيموقريون Timocreon إنه كان يحتفظ بما يقدم له من الرشا وإن لم يفلح في إعادتهم^(٣) إلى أوطانهم . ولما عهد إلى أرسنديز الإشراف على الأموال العامة وجد أن من كانوا يشرفون عليها قد اختلسوا الكثير منها ، وأن ثمنستكليز لم يكن أقلهم اختلاساً^(٤) وتبديداً لها ، وأصدر الأثينيون حوالي عام ٤٧١ قراراً بتفويضه من البلاد لأنهم كانوا ينجشون مقدراته وفساد ضميره فخرج منها يريد البقاء في أرجوس . ولكن وثائق ذات بال لم تلبث أن وقعت في يد الإسبارطين تثبت على ما يظهر أن ثمنستكليز دارت بينه وبين بوزنياس نائب الملك عندهم ، وكانوا قد أماتوه جوعاً لأنه اتصل بالفرس في مفاوضات تثبت عليه الخيانة لبلاده . وانتهزت اسبارطة هذه الفرصة لإسقاط عدوها ، فأطلعت أثينة على هذه الوثائق وأرسلت أثينة من فورها أمراً بالقبض على ثمنستكليز ؛ فما كان منه إلا أن فر إلى كرسيرا Gorcyra ، وأبت هذه أن تحميه ، فلجأ إلى بروس حيث أقام زمناً قصيراً ، ثم أبحر منها سرّاً إلى آسية ، وطلب إلى خليفة خشيارشاي أن يكافئه على منعه اليونان من تعقب آثار الأسطول الفارسي بعد سلاميس ، وانخدع أرتخشتر (أردشير) بما وعده به ثمنستكليز من مساعدة على إخضاع بلاد اليونان^(٥) فضمه إلى مستشاريه وخصه بموارد بعض المدن الخاضعة لحكمه .. وقبل أن يستطيع ثمنستكليز إنفاذ الخطة التي أقضت مضجعه عاجلته المنية في مجنزيا عام ٤٤٩ ؛ وهو في سن الخامسة والستين ، بعد أن نال إعجاب بلاد البحر الأبيض المتوسط كلها واكتسب كراهيتها .

وآلت زعامة الحزب الديمقراطي في أثينة بعد ثمنستكليز وأستيديز إلى إفيليتز ، كما آلت زعامة الحزب الأجلاركي أو حزب المحافظين إلى سيمون بن

ملتياس . وكان سيمون متصفاً بمعظم الفضائل التي تنقص ثمستكليز ، ولكنه كانت تعوزه الكياسة والمقدرة اللتان لا بد منهما للنجاح في الحكم والسياسة . ولما ضاق ذرعاً بما كان يحاك في المدينة من دسائس تولى قيادة الأسطول ، وثبت دعائم الحرية في بلاد اليونان بما ناله من النصر في يوريميلون ، وعاد إلى أثينة ظافراً ولكنه فقد حب الشعب له حين أشار بتسوية النزاع مع إسبارطة . ووافقت الجمعية على كره منها أن تعهد إليه قيادة قوة أثينة لمساعدة الإسبارطيين على إخضاع الهيلوتيين في إيثوى ، ولكن الإسبارطيين لم يأمنوا للأثينيين وارتابوا فيهم حتى وهم يريدون لم الخير . وبلغ من سوء ظنهم بجنود سيمون أن عادوا إلى أثينة غاضبين ، كما عاد سيمون يحملته الخزي والعار ، وسقطت مكانته بين مواطنيه . وفي عام ٤٦١ صدر قرار الجمعية بئفيه بتحريض پركليز ، وسقطت بسقوطه منزلة الحزب الأبحركي إلى الخفيض ، لقد ظلت الحكومة ملهى جيلين في قبضة الديمقراطيين ، وبعد أربع سنين من سقوطه استصدر پركليز من الجمعية قراراً باستدعائه مدفوعاً إلى ذلك بندمه على فعلته (أو لعشق لإپنيس Elpenice أخت سيمون كما تقول الشائعات) ، ومات سيمون ميتة شريفة في معركة بحرية في جزيرة قبرص .

وآلت زعامة الحزب الديمقراطي وقتئذ إلى رجل قد يدعش القارئ إذا قلنا إننا لا نعرف عنه إلا القليل ، مع أن نشاطه هو الذي غير مجرى تاريخ أثينة ، والرجل الذي نعنيه بقولنا هذا هو إفيلتيز . وكان إفيلتيز هذا رجلاً فقيراً ولكنه طاهر اليد ، ولم يعيش طويلاً بعد أن هدأت نار الأتحقاد السياسية في أثينة . وكانت الحرب قد زادت من قوة حزب الشعب لأن المواطنين الأحرار نسوا إلى حين ما كان بين طبقاتهم من شقاق وانقسام ، ولأن الجيش — الذي كان يسيطر عليه الأشراف — لم يكن هو الذي كسب معركة سلاميس ، بل كسبها الأسطول ، وكان رجاله من فقراء المواطنين كما

كانت قيادته في أيدي طبقة التجار الوسطى . وحاول الحزب الأجركي أن يحتفظ بامتيازاته بتركيز السلطة العليا في الأريوبجوس (مجلس الشيوخ) المحافظ ، فما كان جواب إفيليتز إلى أن قام بهجوم (*) عنيف على مجلس الشيوخ القديم ، ووجه تهماً شنيعة إلى الكثيرين من أعضائه ، وأمر بإعدام بعضهم (٧) ، وحمل الجمعية على أن توافق على إلغاء ما كان باقياً للأريوبجوس من سلطة إلغاء يكاد يكون تاماً . وأثنى أرسطاطاليس الأرسقراطي الزعة فيما بعد على هذه السياسة المتطرفة بحجة أن « انتقال السلطات القضائية التي كانت من قبل من اختصاص مجلس الشيوخ إلى أيدي العامة كان فيما يبدو عظيم النفع لأن إرشاد العدد القليل من الناس أيسر من إرشاد العدد الكبير منهم (٨) » . غير أن المحافظين من أهل ذلك الوقت لم يؤمنوا بهذه النتيجة وهم هادئون . ولما عجزوا عن شراء ضمير إفيليتز سلطوا عليه من اغتاله في عام ٤٦١ (٩) ، وانتقلت بعد موته زعامة الحزب الديمقراطي التي تعرض من يتولاها لأشد الأخطار إلى مركز الأرسقراطي .

(٥) إن ما يتوله چروت **Orote** في عام ٢٨٥٠ م عن الأريوبجوس ليذكرنا ببعض ما وجه من نقد المحكمة العليا في الولايات المتحدة عام ١٩٣٧ . قال : « لقد كان الأريوبجوس وحده هو الذي تستمر سلطة أعضائه مدى الحياة ، ويبدو أنه لهذا السبب كان ذا سلطان واسع لا حد له ، وأن طول الأمد ودوام هذا السلطان قد خلعا عليه ثوباً من القداسة ، وجعلاه في قلوب الناس إجلالاً دينياً ... يضاف إلى هذا أن الأريوبجوس كان له حق الإشراف على الجمعية الشعبية : وكان يحرص على ألا تخرق شرائع البلاد بشيء من إجراءاتها . وكانت هذه السلطات واسعة مطلقة غير مقيدة ، لم يمنعه إياها الشعب بقرار رسمي منه » (٦) .

الفصل الثاني

پرکلیز

ولد قبل مرثون بثلاث سنين رجل أصبح فيما بعد صاحب السلطة العليا على جميع قوى أثينة المادية والروحية في خلال عصر عظمتها ومجدها : وكان والده زنثيوس Xanthippus ممن حاربوا في سلاميس ، وقد تولى قيادة الأسطول الأثيني في معركة ميكالي ، واسترد مضيق الهلسنت لبلاد اليونان : وكانت أجرسى Agariste أم پرکلیز حفيدة المصلح كليسثيز ، ولهذا فإن نسبه من جهة أمه يتصل بأسرة الألقميونيين القديمة . وفي ذلك يقول فلوطرخس : « ولما قرب يوم مولده رأت أمه في منامها أنها ولدت أسداً ، وبعد بضعة أيام ولدت پرکلیز - وكان جسمه كاملاً سوياً في كل شيء ما عدا رأسه ، فقد كان طويلاً بعض الطول غير متناسب مع جسمه (١٠) » وكثيراً ما سخر نقاده من طوله . وتعلم الموسيقى على دامون Damon أشهر معلمها في زمانه ، وعلمه فيثاغورس الموسيقى والأدب ، واستمع إلى محاضرات زينون الإيلي في أثينة ، وأصبح صديقاً وتلميذاً للفيلسوف أنكساغوراس . وثقف في أثناء نموه بثقافة عصره السريعة النماء ، وجمع في ذهنه واستخدم في سياسته جميع نواحي الحضارة الأثينية - الاقتصادية ، والعسكرية ، والأدبية ، والفنية ، والفلسفية . ويبلغ علمنا أنه كان أكمل إنسان أنجبته بلاد اليونان جميعها .

ولما رأى أن مبادئ الحزب الأبحركى لا تتمشى مع روح العصر انضم من بداية حياته العامة إلى حزب « الديموس » (الشعب) أى سكان أثينة الأحرار . وكانت كلمة « الشعب » وقتئذ ، كما كانت في أمريكا إلى أيام جفرسن ، تفترض لئمن. تطلق عليه بعض القيود الخاصة بالملكية : وكان حين

ينزل ميدان السياسة بوجه عام وحين يقدم على أى عمل سياسى بوجه خاص ، يستعد له أكمل استعداد ؛ فلا يتردد فى أن يضحى فى أى عمل تفرضه عليه قواعد التربية الحقة ، لا يتكلم إلا قليلا ، ولا يطيل الكلام ، ويدعو الآلهة أن تمسك لسانه فلا ينطق بأية كلمة لامت بصلة قوية للموضوع الذى يتكلم فيه . وكان الناس كلهم ومنهم الشعراء الهزليون الذين يحقدون عليه ، يسمونه « الأولمبي » الفصيح اللسن الذى لم تسمع أئنة قبله مثل فصاحته فى قوتها وعظيم تأثيرها ، ومع هذا فالمؤرخون كلهم مجمعون على أن خطبه كانت خالية من الانفعال ، تتأثر بها العقول المستنيرة . ولم يكن نفوذه مستمداً من ذكائه فحسب ، بل كان مستمداً كذلك من صلاحه واستقامته ، ولم يكن يستنكف أن يستعين بالرشا ليحصل للدولة على أغراضها ، أما هو نفسه فكان « بلا جدال مبرأ من جميع ضروب الفساد وأكبر من أن يهتم بالمال (١١) » . ويحدثنا المؤرخون أن بركليز لم يضيف طوال حياته العامة شيئاً ما إلى ما ورثه من أبيه ، على حين أن ثمستكليز تولى المناصب العامة وهو فقير وخرج منها وهو واسع الثراء (١٢) . ومما يدل على فطنة الأثينيين وحكمتهم فى ذلك العهد أنهم ظلوا خلال ثلاثين عاماً أو نحوها بين ٤٦٧ و ٤٢٨ ينتخبونه ويجددون انتخابه — ما عدا فترات قصيرة — ليكون واحداً من الاستراتيجوس أى القادة العشرة ، وكان بقاؤه فى منصبه هذه المدة الطويلة نسبياً مما جعله صاحب السلطة العليا فى المجلس العسكرى ، وأمكنه أن يجعل منصب الاستراتيجوس أو توكراتور أى القائد صاحب السلطة أعلى المناصب الحكومية شأنها وأعظمها سلطاناً . وحصلت أئنة فى أيامه على فوائد الحكم الأرستقراطى والدكتاتورى ، وإن كانت قد استتمعت أيضاً بجميع مزايا الديمقراطية . فقد بقى لها ما كان يزدان به عهد بيستراتس من حكم صالح وعمل على نشر الثقافة وتشجيعها ، واجتمع لها ما كان فى عهد بيستراتس من حسن توجيهه ، وفرط ذكاءه ، وسرعة البت فى الشئون العامة ، مضافة إلى رضا المواطنين الأحرار ورضاء كاملاً يظهرونه عاماً بعد

عام. وكان وجوده برهاناً يثبت به التاريخ المبدأ القائل إن خير وسيلة لتنفيذ الإصلاحات القائمة على أسس الحرية وأضمن الطرق لتثبيت هذه الإصلاحات وتقوية دعائمها هي أن يتولاها زعيم حنر معتدل ، يستمتع بتأييد الشعب ، ومن أجل ذلك بلغت الحضارة اليونانية أعلى درجاتها حين نمت الديمقراطية نمواً يكفي لأن يكسبها قوة وتعدداً في نواحي نشاطها ، وبقي فيها من الأرستقراطية ما يكسبها حسن النظم وسلامة النوق :

وأدت إصلاحات بركليز إلى زيادة سلطة الشعب زيادة عظيمة . ذلك أن عدم أداء أجور للقضاة نظير عملهم في المحاكم كان قد أكسب الطبقات لثرية سلطاناً عظيماً فيها وإن كانت سلطتهم قد زادت من قبل في عهد صولون وكليسثينز وإفيليتز . وأدرك بركليز هذا ، فقرر في عام ٤٥١ أبولتين obols أى ما يعادل $\frac{1}{3}$ من الريال الأمريكي لكل قاض عن كل يوم يجلس فيه للقضاء ، ثم رفع هذا الأجر بعدئذ إلى ثلاث أبولات ، وكان هذا الأجر في كلتا الحالتين يعادل وقتئذ نصف ما يكسبه الأثني العادي من عمله اليومي (١٣) . ولسنا نستطيع أن نحمل محمل الجدل قول بعضهم : إن هذه الأجور القليلة أضعفت قوة أثينة وأفسدت أخلاق أهلها ، لأن هذا لو صح لفضى من وقت بعيد على كل دولة توجب قضاتها أو محلفيها . ويلوح أن بركليز قرر كذلك مكافأة قليلة لمن ينخرطون في سلك الخدمة العسكرية . وقد توج كرمه الذي يعييه عليه بعض الناس بأن خصص من مال الدولة أبولتين في العام لكل مواطن من مواطنيها يؤديهما أجراً لدخوله لمشاهدة ما يعرض من المسرحيات والألعاب في الأعياد العامة ، وحينئذ في هذا أن هذه المسرحيات والألعاب يجب ألا تكون ترفاً تختص به الطبقات العليا والوسطى ، بل يجب أن تهدف إلى رفع مستوى الناخبين العقلي على بكرة أبيهم . على أننا يجب أن نذكر في هذا المقام أن أفلاطون ، وأرسطاطاليس ، وفلوطرخس - وهم جميعاً محافظون - مجمعون على أن هذه الأجور أضرت بأخلاق الأثينيين (١٤) .

وواصل بركليز عمل إيفلتيز فتنقل إلى المحاكم الشعبية ما كان للأركونيز وكبار الموظفين من اختصاصات قضائية ، فأصبحت الأركونية من ذلك الحين منصباً إدارياً أكثر منها منصباً يوجه سياسة الدولة ، أو يفصل في القضايا أو يصدر الأحكام والأوامر . وفي عام ٤٥٧ وسع حق الانتخاب للأركونية حتى شمل الطبقة الثالثة من الأهلين ، الزوجاتى Zeugitai ، وكان من قبل مقصوراً على الطبقات الغنية ، ولم تلبث أحط الطبقات منزلة وهي طبقة الثيتيين أن حصلت على حق الانتخاب لهذا المنصب من غير حاجة إلى إجراءات شكلية ، وذلك بأن غالت في تقدير دخلها ، وتغاضت سائر الطبقات عن هذا الخداع والتزوير لما كان لهذه الطبقة الدنيا من شأن عظيم في الدفاع عن أثينة^(١٥) . ثم اختط بركليز إلى أجل قصير خطة مغايرة لخطة السالفة الذكر فأقنع الجمعية في عام ٤٥١ بأن تقصر حق الانتخاب على الأبناء الشرعيين الذين يولدون من آباء أثينيين وأمهات أثينيات . وحرّم عقد زواج شرعى بين مواطن وغير مواطن . وكان يقصد بهذا الإجراء عدم تشجيع الزواج بين الأثينيين والأجانب والإقلال من عدد الأبناء غير الشرعيين ، ولعله كان يريد أيضاً أن يحتفظ لأهل مدينة أثينة الحريصين على حقوقهم بما يعود عليهم من هذه الحفوق الوطنية والإمبراطورية من مزايا . ولكن بركليز لم يلبث أن وجد من الأسباب ما جعله يندم على هذا التشريع الضيق المانع .

وأدرك بركليز أن أى أنواع الحكم يبدو في أعين الناس صالحاً إذا عاد عليهم بالرخاء ، وأن أحسن أنواعه يبدو لهم سيئاً إذا لم يعد عليهم به ، فوجه عنايته إلى سياسة البلاد الاقتصادية بعهد أن ثبت دعائم مركزه السياسى ، فعمل على تقليل ضغط السكان على موارد أتكاء الضئيلة . بإسكان جاليات من فقراء الموظفين الأثينيين في البلاد الأجنبية ، وهياً العمل للمتعتلين^(١٦) بأن جعل الدولة تستخدم من الأهلين عدداً كبيراً لم يكن له نظير في بلاد اليونان من قبل : فزاد

عدد سفن الأسطول ، وأنشأوا دور الصنعة ، وبنى في بيريه مصنعاً عظيماً لتجارة الحبوب .

وأراد أن يحمي أثينة حماية قوية من خطر الغزو عن طريق البر ، وأن يهيئ في الوقت نفسه عملاً جديداً للمتعتلين ، فأقنع الجمعية بأن توافق على صرف الأموال اللازمة لبناء أسوار لا يقل طولها عن ثمانية أميال سميت « الأسوار الطويلة » ، تصل أثينة ببيريه وفالروم Phalerum . وقد جعلت هذه الأسوار مدينة أثينة ومرافئها كثفاً واحداً حصيناً لا يتوصل إليه في وقت الحرب إلا من طريق البحر - الذي يسيطر عليه الأسطول . ونظرت اسبارطة غير المسورة إلى هذا البرنامج الواسع من برامج التسليح نظرة عدائية ، ورأى الحزب الأبركي في هذا العناء فرصة تتيح له الاستيلاء على زمام السلطة السياسية ، فأرسل رسله إلى الاسبارطيين يدعونهم لغزو أتكا ، وتعهدوا لهم بأن يوقدوا في أثناء الغزو نار الفتنة في المدينة ، فيقضوا بذلك على الحكومة الديمقراطية ، كما تعهدوا أيضاً بهدم « الأسوار الطويلة » . ووافق الاسبارطيون على هذه الخطة ، وسيروا على أثينة جيشاً هزم الأثينيين عند تنجارا Tangara (٤٥٧) ، ولكن الأبركيين عجزوا على القيام بثورتهم ، وعاد الاسبارطيون إلى البلوبونيز بختى حين ، ينتظرون على مضض أن تتاح لهم فرصة أحسن من هذه الفرصة يقضون بها على منافستهم المزدهرة التي أخذت تنتزع منهم زعامتهم للتقليدية على بلاد اليونان :

وقاوم بركليز ما حدثته به نفسه من الانتقام من اسبارطة ، ووجه جهوده كلها بدلا من هذا إلى تجميل أثينة ، فوضع منهاجاً ضخماً يهدف إلى الانتفاع بجهود جميع عباقرة الفن الأثينيين ومن بقي فيها من المتعتلين في تزيين الأكوروبوليس ، وكان يرجو من وراء ذلك أن يجعل المدينة مركز هلاس الثقافي ، وأن يعيد بناء المياكل القديمة - التي خربها الفرس - على نطاق واسع فخم يبعث العزة والفخار في نفس كل مواطن في المدينة ويقول فلوطرخس في هذا : « ولقد كانت رغبته وغايته ألا يحرم جمهور الصناعات غير

المهدين من نصيبهم في الأموال العامة على ألا ينالوا نصيبهم هذا وهم متعطلون لا يفعلون شيئاً ، ومن أجل هذا وضع البرنامج الضخم للمنشآت العامة (١٧) : أما المال اللازم لهذه المشروعات فقد حصل عليه بأن اقترح نقل ما يتجمع من الأموال في خزانة حلف ديلوس من هذه البلدة غير المأمونة بعد أن ظل فيها زمناً طويلاً لا ينتفع منه بشيء ، وأن يستخدم ما لا يحتاج إليه منه للدفاع المشترك عن البلاد اليونانية في تجميل المدينة التي يرى بركليز أنها هي العاصمة الشرعية للإمبراطورية الصالحة الخيرة .

وكان نقل خزانة حلف ديلوس إلى أثينة عملاً صالحاً في نظر الأثينيين جميعاً بما فيهم الأبحركيون . ولكن الناخبين ترددوا في السماح بإنفاق أى قدر كبير من الأموال لتجميل المدينة — وقد يكون الباعث لهم على هذا عدم ارتياح ضمائهم إلى هذا العمل ، أو أنهم كان يجالهم أمل خفي في أن يحصلوا بطريقة أقرب من طريقة بركليز وأيسر منها على هذه الأموال لينفقوها في قضاء حاجاتهم وفي ملذاتهم . وكان زعماء الحزب الأبحركي مهرة في الاستفادة من هذا الشعور . فلما أن اقترب اليوم الذي سيعرض فيه هذا الأمر على الجمعية لتتقرع عليه بدا أنها سترفضه لا محالة .

ويحدثنا فلوطرخس عن الطريقة الماكرة التي حول بها بركليز هذا التيار إلى صالحه فيقول : « وقال بركليز : حسن جداً ، فلنذهب نفقات هذه المنشآت إلى جيبي أنا لا إلى جيوبكم ، وليتقش عليها اسمي لا اسمكم ، فلما سمعوا قوله هذا ناهوه بأعلى أصواتهم أن يمتنح المال . . . وألا يقف عن الإنفاق حتى ينفذ عن آخره ، ولسنا نعرف أكان هذا لأنهم دهشوا من عظمتة النفسية أم لأنهم أرادوا أن يكون لهم فضل القيام بهذه الأعمال » .

، بنا كانت هذه الأعمال قائمة على قدم وساق ، وكان بركليز يبسط معونته وحمائه لفدياس ، وإكتنوس Ictinus ، ونسكليز Mnesicles وغيرهم من الفنانين الذين كانوا يكسحون لتحقيق أحلامه ، كان هو يتاصر الأدب والفلسفة ؛

وبينا كان الشقاق بين الأحزاب في سائر المدن اليونانية يستنفد جهود المواطنين ، وغصن الأدب يندوى ويذبل ، كانت الرثة المتزايدة في أثينة والحرية الديمقراطية تتعاونان مع الزعامة الحكيمة المثقفة على خلق عصرها الذهبي المجيد . وبينما كان پركليز ، وأسپازيا ، وفدياس ، وأنكساغوراس ، وسقراط يشاهدون مسرحيات يورپديز في ملهى ديونيسس ، كان في ومع أثينة أن تشهد هي الأخرى خروء مجد الحياة في بلاد اليونان وكمال وحدتها — من سياسة ، وفن ، وعلم ، وفلسفة ، وأدب ، ودين ، وأخلاق ، تشهد هذه كلها وليس لكل ناحية منها حياة منفصلة عن الأخرى في صحف المؤرخين ، بل تراها وقد اندمجت بعضها ببعض فتكون منها صرح متعدد الألوان هو مفخرة تاريخ هذه الأمة .

وترددت عواطف پركليز بين الفن والفلسفة ، ولعله كان يصعب عليه أن يقول أى الرجلين يجب أكثر من الآخر : فدياس أو أنكساغوراس ؛ ولعله أيضاً قد ولى وجهه شطر أسپازيا لكى يوفق بين رغبته في الجمال وفي الفلسفة معاً . ويقال لنا إنه « كان يكن لأنكساغوراس منتهى الإجلال والإعجاب » (١٨) . ويقول أفلاطون (١٩) إن الفيلسوف هو الذى دفع پركليز إلى شئون السياسة والحكم ، ويعتقد فلوطرخس أن اتصال پركليز الطويل الأمد بأنكساغوراس هو الذى أفاد منه سمو القصد وقوة اللغة التى سمت كثيراً فوق بلاغة الغوغاء وما فيها من سخف حقير ذئب ، هذا فضلاً عما أفاده من هدوء واطمئنان ووقار في جميع حركاته ، وثبات لا يتزعزع قط مهما يحدث حوله في أثناء خطبه . ولما تقدمت بأنكساغوراس السن وانهمك پركليز في الشئون العامة نسى رجل الحكم رجل الفلسفة فلم يعد له مكان ما في حياته زمنياً ما ، ولكنه لما سمع فيما بعد أن أنكساغوراس يعانى مرارة الجوع والحرمان بادر إلى معونته ، وقبل منه في تواضع ما وجهه إليه من اللوم يقول : « إن من يحتاجون يوماً ما إلى مصباح ، يمدونه بالزيت » (٢٠) .

وقد لا يصدق الإنسان لأول وهلة أن هذا « الأولي » الصبارم كان مرهف

الحس بمفاتيح النساء ، وإن كان لا يرى بعد أن يعيد التفكير أن ذلك من الأمور الطبيعية التي لا غبار عليها : ذلك أن سيطرته على نفسه كانت تدفعه إلى مقاومة حساسيته الرقيقة ، على حين أن متاعب المنصب قد قوت بلا ريب حنينه الشديد السوى إلى رقة الأثوثة . وكان حين التي بأسهاز قد مضى على زواجه زمن طويل ، وكانت هي من ذلك الطراز الذي كنت تحاول خلقه في بلاد اليونان ، طراز المونسات اللاتي أصبح لمن بعد قليل شأن كبير في الحياة الأثينية . كانت أسهازيا امرأة تأتي العزلة التي يفرضها الزواج على النساء في أثينة ، وكانت تفضل أن تعيش معيشة الاختلاط الجنسي غير المشروع بل الاختلاط الجنسي المطلق إلى حد ما إذا كان هذا يمكنها من أن تستمتع بحرية الحركة وبالحرية الخلقية اللتين يستمتع بهما الرجال ، وأن تشترك معهم في الأعمال الثقافية . وليس لدينا من الأدلة ما نستند إليه إذا شئنا أن نقدر جمال أسهازيا ، وإن كان الكتاب القدامى يتحدثون عن « قلمها الصغيرة المقوسة إلى أعلى » وعن « صوتها القضى » وشعرها الذهبي (٢١) ، وإن كان أرسطينز ، وهو عدو سياسى لدود ليركليز ، لا يؤنبه ضميره لتوجيه أية تهمة له ، يصفها بأنها عاهر من ميليطس ، أنشأت بيتاً فخماً للدعارة في مجارا ، ثم جاءت في ذلك الوقت ببعض فتياتها إلى أثينة . ويشير كاتب الملامى العظيم من طرف خفى إلى أن النزاع الذي قام بين أثينة ومجارا والذي عجل إشعال نار حرب البلويونيز كان سببه أن أسهازيا أقنعت ليركليز بأن يثار لها من المجارين الذين اختطفوا بعض فتياتها (٢٢) . لكن أرسطينز لم يكن مؤرخاً ، ولا يصح أن يوثق به إلا فيما لا يتصل بشخصه هو .

ولما وصلت أسهازيا إلى أثينة في عام ٤٥٠ افتتحت فيها مدرسة لتعليم البلاغة والفلسفة ، وأخذت تشجع بجرأة عظيمة خروج النساء من عزلتهن ، واختلاطهن بالرجال ، وتربيتهم تربية عالية . والتحق بمدرستها كثيرات من فتيات الطبقات العليا ، وأرسل كثيرون من الأزواج زوجاتهم ليدرسن معها (٢٣) .

وكان الرجال أيضاً يستمعون إلى محاضراتها ، ومن بينهم پركليز وسقراط ، وأكبر الظن أن أنكساغوراس نفسه ، ويورپديز ، وألسيديز ، وفدياس كانوا يستمعون إليها . ويقول سقراط إنه تعلم منها فن البلاغة (٢٤) ، ويؤكد بعض قدماء النمامين الثرثرين أن رجل الحكم قد ورثها من الفيلسوف (٢٥) (*). ووجد پركليز وقتئذ أن الفرصة الطيبة قد واثته إذ أحببت زوجته رجلاً آخر ، فلم يكن منه إلا أن عرض عليها أن تستمتع بحريتها نظير استمتاعه هو بحريته ، فرضيت بذلك ، واتخذت لها زوجاً ثالثاً (٢٦) ، وجاء پركليز بأسبازيا إلى بيته . غير أن قانونه الذي سنه في عام ٤٥١ لم يكن يبيح له أن يتخذها زوجة له لأنها من مواليد ميليطس ، وإذا ولد له منها طفل كان هذا الطفل بمقتضى هذا القانون نفسه طفلاً غير شرعى ، لا يستطيع أن ينال حق المواطنة الأثينية : ويلوح أنه كان شديد الحب والإخلاص لها ، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إنه كان يهيم بها هيماً شديداً ، فلا يغادر بيته ولا يعود إليه دون أن يقبلها ، ثم أوصى آخر الأمر بكل ما يملك إلى ولدها منه ، وانقطع من ذلك الوقت عن الحياة الاجتماعية كلها خارج بيته ، وقبلها كان يغادره إلى أى مكان غير ساحة المدينة ، أو قاعة المجلس ، حتى أخذ أهل أثينة يشكون بعده عنهم . أما أسبازيا نفسها فقد جعلت بيته أشبه بالندوات الفرنسية في عهد الاستنارة تناقش فيه الفنون ، والعلوم ، والآداب ، والفلسفة ، وشئون الحكم والسياسة في أثينة ، مناقشة تجمع بين هذه النواحي المختلفة وتؤثر كل منها في الأخرى . وكان سقراط يعجب بفصاحتها ويدهش منها ، ويعزو إليها فضل إنشاء الخطبة الجنازية التي ألقاها پركليز بعد الخسائر الأولى في حرب الپلوپونيز . وما لبثت أسبازيا أن أصبحت ملكة أثينة غير المتوجة ، تشيع فيها آخر أنماط الحياة الاجتماعية ، وعنها تأخذ نساء المدينة « مُثُل الحرية العقلية والأخلاقية التي يتطلعن لها والتي تثير حماسهن » :

وكان هذا كله صدمة قوية لمشاعر المحافظين من الأهلين ، فأخذوا ينددون بـ *پركليز* لأنه يدفع اليونان لحرب اليونان كما حدث في *إيجينا* و*ساموس* ، ثم اتهموه بأنه يبدد الأموال العامة ، ثم سلطوا عليه الممثلين الهزليين فأساؤوا استخدام حرية الكلام التي سادت أثينة في عهده ، فاتهمه هؤلاء بأنه جعل داره بيتاً من بيوت الفساد السيئة السمعة ، وبأن بينه وبين زوجة ابنه علاقة غير شريفة (٢٨) . وإذا كانوا لا يجرؤون على عرض تهمة من هذه التهم علناً أمام القضاء أخذوا يهاجمونه بالكيد لأصدقائه . فاتهموا *فدياس* باختلاس بعض الذي عهد إليه لصنع ثمنال أثينة الذهبي العاجي ، ويلوح أنهم أفلحوا في إثبات التهمة عليه . ووجهوا إلى *أنكساغوراس* تهمة تتعلق بالدين ، ففر الفيلسوف إلى خارج البلاد اتباعاً لمشورة *پركليز* . ووجهوا تهمة دينية أخرى إلى *أسبازيا* مضمونها أنها لا تخضع لأوامر الدين ، وأنها جهرت بعدم تعظيمها آلهة اليونان (٢٩) . وهاجما الشعراء الهزليين هجاء قاسياً ووصفوها بأنها *ديانيرا Deianira* التي أهلكت *پركليز* (*) وأطلقوا عليها بلغة يونانية صريحة اسم العاهر ، واتهمها واحد منهم يدعى *هرمبوس Hermippus* بأنها تعمل لكسب المال من طريق غير شريف ، وذلك بأنها قوادة لـ *پركليز* ، تأتي إليه بالخرائر ليستمتع بهن (٣٠) ؛ وقدمت للمحاكمة ونظرت قضيتها أمام ألف وخمسمائة من القضاة ، ودافع عنها *پركليز* دفاعاً مجيداً استخدم فيه كل ما وهب من بلاغة ، بل إنه استخدم فيه دموعه نفسها ، ورفضت الدعوى . وبدأ *پركليز* من ذلك الوقت (٤٣٢) يفقد سيطرته على الشعب الأثيني ، ولما وافته منيته بعد ثلاث سنين من ذلك الوقت كان قد أصبح رجلاً مهتماً كبير القلب والجسم .

(*) *ديانيرا* هي زوجة *هرقل* ، التي تسببت في موته بأن قدمت له ثوباً مسموماً . انظر

رواية *سفاكيز* و *النساء التراكينيات* .

الفصل الثالث

الديمقراطية الأثينية

١ - المناقشات

حسبنا هذه التهم العجيبة شاهداً على أن الديمقراطية الضيقة التي كانت قائمة تحت سلطان دكتاتورية بركليز المزعومة كانت ديمقراطية حققة . ومن واجبنا أن ندرس هذه الديمقراطية بعناية لأنها تجربة من أبرز التجارب في تاريخ الحكم . ولقد كان يحد منها أولاً أن أقلية صغيرة من الأهلين كانت هي التي تستطيع القراءة ، ويحد منها من الوجهة الطبيعية صعوبة الوصول إلى أئينة من المدن القاصية في أتكا . هذا إلى أن حق الانتخاب كان مقصوراً على من ولد من أبوين أثينيين حربيين ، وبانح الحادية والعشرين من العمر . وكان هؤلاء وأسرهم دون غيرهم هم الذين يستمتعون بالحقوق المدنية أو يتحملون مباشرة أعباء الدولة الحربية والمالية . وفي داخل محيط هذه الدائرة التي تضم ٤٣٠٠٠ من المواطنين يحرصون على ألا تشمل غيرهم من سكان أتكا البالغين ٣١٥٠٠٠ ، كانت السلطة السياسية في عصر بركليز موزعة من الناحية الشكلية توزيعاً متكافئاً ، فكان كل مواطن يستمتع ، ويصر على أن يستمتع ، بكل ما يستمتع به غيره من حقوق أمام القانون وفي الجمعية الوطنية ، ولم يكن « المواطن » في نظر الأثينيين هو الذي يقترح فحسب ، بل كان هو الذي يشغل بالقرعة إذا جاء دوره على مر الأيام منصب الحاكم أو القاضي ، ويجب أن يكون حراً ، مستعداً لخدمة الدولة حين تناد به ، وقادراً على خدمتها . ولا يخفى أنه ليس في مقدور إنسان خاضع لغيره ، أو مضطر إلى الكدح ليحصل على قوته ، أن يجد من الوقت أو من المقدرة ما يمكنه من

أداء هذه الخدمات ، ومن أجل هذا كان يبدو لمعظم الأثينيين أن الذى يعمل يديه غير صالح لأن يكون مواطناً أثينياً ، وإن كانت هذه الكثرة تناقض نفسها فتعترف بهذا الحق للفلاح الذى يزرع أرضه . وكان أرقاء أتكا جميعهم البالغ عددهم ١١٥٠٠٠ ، وجميع النساء ، وجميع العمال ، وجميع المستوطنين الغريباء البالغ عددهم ٢٨٠٠٠ ، وعدد كبير من طبقة التجار ، كان هؤلاء كلهم تبعاً لهذا محرومين من الحقوق السياسية(*) . أما من كان لهم هذا الحق فلم يكونوا يجتمعون فى أحزاب سياسية ، بل كانوا يقسمون تقسيماً غير دقيق إلى أنصار الأبركزية أو أنصار الديمقراطية على أساس ميلهم إلى توسيع الحقوق السياسية أو تضييقها ، ونظرتهم إلى سيطرة الجمعية ، وإعانة الحكومة للفقراء . من أموال الأغنياء . وكان أنشط الأعضاء فى كلتا الجماعتين ينتظمون فى نواد تسمى مجتمعات الرفقاء *hetaireiai* وكان فى أثينة نواد من جميع الأنواع - نواد سياسية ، ونواد للأقرباء ، ونواد عسكرية ، ونواد للصناع ، ونواد للممثلين ، ونواد دينية ، ونواد تجهر بأن همها هو الأكل والشرب . وكانت أقوى هذه النوادى هى النوادى الأبركزية التى يتعهد أعضاؤها بأن يساعد بعضهم بعضاً فى الشؤون السياسية والقانونية ، وتربطهم بعضهم ببعض رابطة العداوة المشتركة الشديدة للطبقات الدنيا التى نالت حقوقها السياسية ، والتى أخذت تنافس طبقتى الأشراف ملاك الأراضى والتجار أصحاب المال^(٣١) . وفى وجه هذا الحزب الأبرككى يقف الحزب الديمقراطى إلى حد ما حزب صغار رجال الأعمال ، والمواطنى الذين أصبحوا أجزاء ، وأولئك الرجال الذين يعملون بحارة على ظهور السفن التجارية والأسطول الأثينى . وكان

(*) هذه الأرقام منقولة من كتاب ا . و . جم « سكان أثينة فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد *The Population of Athens in the Fifth & Fourth Centuries B.C.* ص ٢١ ، ٢٦ ، ٤٧ . وهى بلا ريب أرقام ظنية . ومجموع السكان يشمل زوجات " اطين و أبناءهم .

هؤلاء كلهم يبغضون ترف الأغنياء وامتيازاتهم ، ويرفعون إلى مصاف
ازعامة في أثينة رجالا من أمثال كليون Cleon دايج الجلود ، ولسكليز
Lysicles بائع الأغنام ، ويكراتيز Eoerates بائع حبال السفن ، وكليوفون
Cleopheon صانع القيثارات ، وهيربولس صانع المصابيح . وأفلح بركليز
مدى جيل كامل في إبعاد هذا الحزب عن الحكم بسياسته التي كانت مزيجا
من الديمقراطية والأرستقراطية ، فلما مات ورث الحزب الحكم واستمتع كل
الاستمتاع بمستلزماته . وظل النزاع المرير قائماً بين الأبركيين والديمقراطيين
من أيام صولون إلى أيام الفتح الروماني عن طريق الخطابة والاقتراع والنفي
والاغتيال والحرب الأهلية الداخلية .

وكان كل ناخب يعد بهذا الوصف عضواً في الهيئة الحاكمة الأساسية -
وهي الإكليزيا أو الجمعية . وعند هذا الحد من الحكم لم تكن هناك حكومة
نيابية . وإذا كان الانتقال فوق تلال أتكنا من أشق الأمور فلم يكن يحضر أى
اجتماع من اجتماعاتها إلا عدد قليل من أعضائها ، قلما كان يزيد على ألفين
أو ثلاثة آلاف ، وكان المواطنون الذين يعيشون في أثينة أو في ثغر بيرية
يحضرون وكانهم مصممون على أن يكون موطنهم هو المسيطر على الجمعية ؛
وكان الديمقراطيون بهذه الطريقة يتفوقون على المحافظين لأن كثرة هؤلاء كانت
مشتتة في مزارع أتكنا وضياعها . وكانت الجمعية تعقد جلساتها أربع مرات في
الشهر ، تعقدتها في المناسبات الهامة في السوق العامة ، أو في ملهى ديونيسس ،
أو في ثغر بيرية . أما الجلسات العادية فكانت تعقد في مكان نصف دائرى يدعى
الهنيكس Πρυξ على منحدر تل غرب الأريوبجوس ؛ وكان الأعضاء في هذه
الحالات كلها يجلسون على مقاعد مكشوفة للسماء وتبدأ الجلسات عند مطلع
الفجر ، ويفتتح كل دور اجتماع بالتضحية بخنزير إلى زيوس . وقد جرت العادة
أن تؤجل الجلسات على الفور إذا ثارت عاصفة أو حدث زلزال أو خسوف
أو كسوف ، لأن هذه الظواهر كانت في رأيهم أدلة على غضب الآلهة . ولم يكن

يصح عرض تشريعات جديدة إلا في الجلسة الأولى في كل شهر ؛ وكان العضو الذى يقترحها هو الذى يعمل على قبولها . فإذا تبين بعدئذ أن هذه الشرائع شديدة الضرر كان من حق أى عضو آخر أن يلجأ خلال عام من قبولها إلى ما يسمى عدم الشرعية graphe paraponon ، فيطلب أن تفرض على صاحب التشريع غرامة أو أن يحرم من حقوقه السياسية أو يعدم . وكانت هذه هى الطريقة التى تتبعها أثينة لمنع العجلة في التشريع . وكان لقرار عدم الشرعية هذا صيغة أخرى تجعل من حق الجمعية أن تعرض أى تشريع جديد قبل البت فيه على إحدى المحاكم لتبعثه من الناحية الدستورية ، أى من ناحية اتفاهه مع القوانين القائمة المعمول بها في البلاد (٣٢) . هذا إلى أنه كان على الجمعية قبل النظر في مشروع قانون أن تعرضه عن مجلس الخمسة ليعرضه أولاً ، كما يعرض أى مشروع قانون يقدم إلى مجلس الأمة الأمريكى في هذه الأيام قبل بحثه في المجلس على لجنة يفترض فيها أنها ذات علم خاص بموضوع المشروع وكفاية خاصة لبحثه . ولم يكن من حق مجلس الخمسة أن يرفض الاقتراح رفضاً باتاً ، بل كان كل ما يستطيعه أن يقدم تقريراً عنه مصحوباً بتوصية بقبوله أو غير مصحوب بها .

وكان المعتاد أن يفتح رئيس الجمعية دور انعقادها بعرض تقرير عن مشروع مقدم لها . وكانت الجمعية تستمع إلى من يطلبون الكلام حسب سنهم ؛ ولكن كان يجوز حرمان أى عضو من مخاطبة الجمعية إذا ثبت أنه لا يملك أرضاً ، أو أنه غير متزوج زواجاً شرعياً ، أو أهمل في القيام بواجبه نحو أبويه ، أو أساء إلى الأخلاق العامة ، أو تهرب من القيام بالواجبات العسكرية ، أو ألقى درعه في إحدى المعارك الحربية ، أو أنه مدين للدولة بضرية أو غيرها من المال (٣٣) . غير أن الخطباء المدربين وخدمهم هم الذين كانوا يستخدمون حق الكلام لأنه لم يكن من السهل حمل الجمعية على الإصغاء للمتكلمين . فقد كانت تضحك من الخطأ في نطق الألفاظ ، وتحتج بصوت عال على الخروج

عن مرضوع النقاش ، وتعبر عن موافقتها بالصرخ الشديد ، والصغير ، والتصفيق باليدين ، وعن عدم موافقتها التامة بإحداث جلبة شديدة تضطر المتكلم إلى النزول عن المنصة^(٣٤) . وكان يحدد لكل متكلم وقت معين لا يتجاوزه يقاس مداه بساعة مائة^(٣٥) . وكانت طريقة الاقتراع هي رفع الأيدي ، إلا إذا كان للاقتراح المعروض أثر خاص مباشر في شخص ما ، وفي هذه الحال يكون الاقتراع سرياً . وكان من حق المقترح أن يؤيد تقرير المجلس على المشروع المعروض أو يعارضه أو يطلب تعديله ، وكان قرار الجمعية في هذا نهائياً . وكانت القرارات التي توجب العمل العاجل ، وهي التي تختلف عن القوانين ، تمر أسرع من القوانين الجديدة ، ولكن هذه القرارات كان يمكن أيضاً إلغاؤها بمثل هذه السرعة نفسها ، فلا تتضمنها كتب القوانين الأثنية .

وكانت هناك هيئة أعظم من الجمعية منزلة ولكنها أقل منها سلطاناً ، وهي هيئة المجلس المعروف باسم البول Boule . وكان البول في أصله مجلساً أعلى شبيهاً بمجالس الشيوخ في الحكومات النيابية . ولكن منزلته انحطت قبل عصر بركليز حتى أصبح لجنة تشريعية تابعة للإكليزيا . وكان أعضاؤه يختارون بالقرعة وبالدور من سجل المواطنين ، على أن يختار خمسون منهم عن كل قبيلة من القبائل العشر ، وألا تطول مدة خدمتهم أكثر من ١٠ سنوات ، وكان العضو في القرن الرابع يتقاضى خمس أبولات في كل يوم من أيام انعقاد المجلس . وإذا كان من المقرر ألا يعاد انتخاب أى عضو إلا بعد أن تتاح لكل عضو آخر صالح للانتخاب فرصة العمل في المجلس ، فإن كل مواطن في الظروف العادية ، كان يجلس في البول دورة على الأقل في أثناء حياته . وكان يعقد جلساته في قاعة المجلس (البولتريون Bouleuterion) في الجهة الجنوبية من ساحة المدينة ، وكانت جلساته العادية علنية واختصاصاته تشريعية ، وتنفيذية ، واستشارية . فكان يفحص عن مشروعات القوانين

المعرضة على الجمعية ويعدل صياغتها ، ويشرف على أعمال موظفي المدينة الدينيين والإداريين ، ويراقب حساباتهم ، ويشرف على الأموال والمشروعات والمباني العامة ، ويصدر مراسيم تنفيذية حين يتطلب العمل لإصدارها وتكون الجمعية غير منعقدة ، ويسيطر على شئون الدولة الخارجية ، على أن تراجع الجمعية أعماله من هذه الناحية فيما بعد .

ولكى يؤدي المجلس هذه الواجبات المختلفة كان يقسم نفسه إلى عشر لجان تتألف كل منها من خمسين عضواً ، ونرأس كل لجنة المجلس والجمعية شهراً طوله ستة وثلاثين يوماً . وكانت هذه اللجنة صاحبة الرياسة تختار في كل صباح عضواً من أعضائها ليكون رئيساً لها وللمجلس في ذلك اليوم ، ومن ثم كان هذا المنصب وهو أعلى منصب في الدولة مفتوحاً أمام كل مواطن حين يأتي دوره في القرعة ، وكان لأئينة ثلاثمائة من هؤلاء الرؤساء في العام ، وكانت القرعة هي التي تحدد في آخر لحظة أية لجنة ترأس المجلس في أثناء الشهر ، وأى عضو في اللجنة يرأسه في أثناء اليوم . وكان الأئينيون الفاسدون المرتشون يرجون أن يستطيعوا بهذه الطريقة أن يقللوا تطرق الفساد إلى العدالة إلى أصغر حد تستطيع الأخلاق البشرية أن تصل إليه . وكانت اللجنة ذات الرياسة تعد جدول الأعمال ، وتدعو المجلس إلى الانعقاد ، وتصوغ القرارات التي يصدرها المجلس في أثناء اليوم . وعلى هذا النحو كانت الديمقراطية الأئينية تؤدي وظائفها التشريعية عن طريق الجمعية والمجلس واللجنة . أما الأريوبوجوس فكانت اختصاصاته في القرن الخامس مقصورة على النظر في قضايا الحريق العمد ، والاعتصاب المتعمد ، والتسميم والقتل مع سبق الإصرار . وتغيرت شرائع اليونان تغيراً بطيئاً من شرائع مفروضة إلى شرائع تعاقدية ، ومن هوى فرد واحد أو أمر طبقة من الناس ضيقة محدودة العدد إلى اتفاق بين مواطنين أحرار يسبقه جدل ونقاش .

٢ - القوانين

يبدو أن القوانين كانت في نظر اليونان الأقدمين عادات مقدسة ارتضتها الآلهة وأوحت بها ، وكانت لفظه ثيميس themis (*) في لغتهم تطلق على هذه العادات وعلى الآلهة التي يتمثل فيها نظام العالم الأخلاقي واثتلافه (كما يتمثل في اللدو أو التين الصيني ، وفي رينا الهندية) . وكان القانون عندهم جزءاً من الدين . وشاهد ذلك أن أقدم قوانين الملكية عند اليونان كانت ممزجة بالطقوس الدينية بقوانين المعابد (٢٦) .

ولعل القواعد التي قررتها مراسم شيوخ القبائل أو الملوك ، والتي بدأت بوصفها أوامر تفرضها القوة وانتهت بأن صارت على توالى الأيام تعاقداً وتراضياً بين الحاكين والمحكومين ، نقول لعل هذه القواعد كانت هي الأخرى قديمة قدم هذه القوانين القديمة .

وكانت المرحلة الثانية من مراحل تاريخ التشريع اليوناني هي جمع العادات المقدسة وتنسيقها على يد مشترعين thesmothetai أمثال زلولسوس zaleucus وكروندياس chronodas ودراكون drako وصولون. ولما أن دون هؤلاء الرجال وأمثالهم قوانينهم الجديدة أصبحت العادات المقدسة thesmoi قوانين من وضع الإنسان nomoi (**). وفي هذه الكتب القانونية تحمّر القانون من سيطرة الدين وازدادت على توالى الأيام صبغته الدنيوية ، وأصبحت نية الفاعل ذات شأن

(*) ومعناها « ما يوضع أو يقرر » وهي مشتقة من *ti-theptai* أى أضغ . قارن هذا أيضاً بكلمة *doom* الإنجليزية التي كان معناها في الأصل قانون وكلمة *duma* الروسية .

(**) وكان لفظ *Thesmothetai* يطلق في أثينة أيام بركليز على الستة الأركونين الصغار الذين كانوا يسجلون القوانين ، ويفسرونها ، ويلزمون الناس باتباعها . وكانوا في أيام أرسطاطاليس يتولون رئاسة المحاكم الشعبية .

كبير في الحكم على فعله ، وحلت التبعة الفردية محل الالتزامات العائلية ، واستبدل بالانتقام الفردى العقاب القانونى على يد الدولة (٣٧) .

وكانت الخطوة الثالثة فى تطور التشريع اليونانى هى نمو الشرائع المطرد وتجمعها . ذلك أن اليونانى إذا تحدث فى أيام بركليز عن قوانين أثينة كان يقصد بهذه القوانين شرائع دراكون وصولون والقرارات التى أصدرتها الجمعية والمجلس ولم تبلغ بعد صدورها ، وإذا تعارض قانون جديد مع قانون قديم ، استلزم هذا إلغاء القانون القديم . ولكن البحث عن هذا التناقض وتقصى القوانين المتعارضة قلما كانا بحثاً وتفصيلاً كامليين ، ومن أجل هذا نجد فى بعض الأحيان قانونين متعارضين تعارضاً مضحكاً . وكان يحدث فى أوقات الارتباكات التشريعية الشاذة أن تختار بطريق القرعة من المحاكم الشعبية لجنة من مقررى القوانين *nomethetai* لتقرر أى القوانين يجب الإبقاء عليها وأىها يجب إلغاؤها . ويعين فى هذه الحال محامون ليدافعوا عن القوانين القديمة ضد من يقترحون إلغاؤها . وقد نقشت شرائع أثينة بإشراف أولئك المقررين على ألواح من الحجارة فى « باب الملك » بعد أن صيغت فى عبارات بسيطة سهلة الفهم ، وبهذه الطريقة لم يكن يسمح لأى حاكم أن يفصل فى مسألة بالاستناد إلى قانون غير مكتوب .

والتشريع الأثينى لا يفرق بين القانون المدنى والقانون الجنائى إلا فى أنه يحتفظ للأوروبيجوس بحق الفصل فى جرائم القتل ، وفى أنه يترك للمدعى فى القضايا المدنية أن يتولى بنفسه تنفيذ قرار المحكمة ، فلا تتقدم الدولة لمعاونته إلا إذا لقي فى هذا التنفيذ مقاومة (٣٨) . وكان القتل قليل الحدوث لأنه يعد خطيئة دينية وجريمة قانونية فى وقت واحد ، ولأن الخوف من الانتقام يظل قائماً إذا عجز القانون عن الاقتصاص من القتال . وقد بقى القصاص المباشر حتى القرن الخامس قبل الميلاد مباحاً فى أحوال خاصة ، من ذلك أن الرجل إذا وجد أمه أو زوجته ، أو محظيته ، أو أخته أو ابنته ترتكب الفحشاء كان من حقه أن يقتل من

يرتكبها معها من الرجال على الفور^(٣٩) . وكان يجب التكفير عن جريمة القتل سواء ارتكبت بقصد أو بغير قصد لأنها عندهم تدينس لأرض المدينة ؛ وكانت . اسم التطهير معقدة صارمة صرامة مؤلمة . وإذا ما عفا القتل بعد موته عن قاصه ، لم يكن يجوز تقديم القاتل للقضاء . وكانت هناك تحت الأريوبجوس ثلاث محاكم للنظر في جرائم القتل ، تختلف باختلاف طبقة القتل وأصله ، واختلاف نوع الجريمة ، هل كانت متعمدة أو غير متعمدة ، وهل هي مما يجوز التسامح فيه أو لا يجوز . وكانت محكمة رابعة تنعقد في فريتس phrcatts على الساحل لتحاكم الذين نفوا من قبل لارتكابهم جريمة القتل خطأ ؛ ثم اتهموا بعدئذ بجريمة القتل المتعمد . ذلك أنهم وقد دُتسوا بارتكاب الجريمة الأولى لا يسمح لهم بأن تطأ أقدامهم أرض أتكا ، ولهذا يدافع المدافعون عنهم وهم في قارب بجوار شاطئ البحر .

وقانون الملكية صارم لا هوادة فيه ، فالتعاقد واجب التنفيذ ؛ وكان يطلب إلى القضاة أن يقسموا بأنهم « لن يطلبوا إلغاء الديوان الخاصة ، أو توزيع الأراضي أو المساكن التي يملكها الأثنيون » . وكان كبير الأركونين حين يتولى منصبه في كل عام يكلف منادياً بأن يؤذن في الناس أن « كل مالك سيبقى له ما يملك وسيظل صاحبه المطلق التصرف فيه »^(٤١) . وكان حق الوصية لا يزال مقيداً بقيود شديدة ، فإذا كان للمالك أبناء ذكور ؛ فإن الفكرة الدينية القديمة عن الملك ، والتي تربطها بتسلسل الأسرة وبالعبادة بأرواح السلف ، تتطلب أن ينتقل هذا الملك من تلقاء نفسه إلى الأبناء الذكور ؛ ذلك أن الوالد إنما كان يحتفظ بالملك وديعة لديه للأموال من الأسرة والأحياء منها ولمن يولدون من أبنائها . وكان الملك في أثينة يقسم بين الورثة الذكور ، كما هي الحال في فرنسا إلى حد كبير ، وكان أكبرهم سناً ينال نصيباً أكبر بعض الشيء من سائر الورثة^(٤٢) ، ولم يكن الأثينيون كالإسبارطيين القدماء والإنجليز في هذه الأيام يبقون الملك من غير تقسيم ويعطونه أكبر الأبناء الذكور . وترى الزارع من عهد هزبود وبعده يجدد

عدد أبنائه كما يفعل الفرنسيون في هذه الأيام حتى لا تنقسم أملاكه بين أبنائه انقساماً يقضى عليها آخر الأمر^(٤٣) ؛ ولم تكن للأرملة أن ترث ملك زوجها ، بل كان كل ما تناله من هذا الملك هو أن تسترد بائنتها . وكانت الوصايا معقدة في أيام پركليز تعقدها في أيامنا هذه ، وكانت تصاغ في لغة شبيهة إلى حد كبير بلغة هذه الأيام^(٤٤) ؛ والتشريع اليوناني في هذا كما هو غيره من المسائل ، أساس التشريع الروماني الذي أصبح فيما بعد الأساس القانوني للمجتمع الغربي .

٣ - القضاء

إصلاح القضاء آخر ما تفعله الديمقراطية ، ولقد كان أعظم إصلاح قام به إفيليز وپركليز هو نقل الحقوق القضائية التي كان يمارسها الأركونون والأريويجوس إلى الهيئية أى المحاكم الشعبية . وكان إنشاء هذه المحاكم هو الذي وهب أثينة ذلك النظام القضائي الذي أخذت عنه أوربا نظام المحلفين والذي عاد عليها بالتغير العميم . وكان الهيئية^(*) تتألف من ستة آلاف محلف يختارون بالقرعة من سجل المواطنين . وكان هؤلاء الآلاف الستة يوزعون على عشرة سجلات يحتوى كل سجل على خمسمائة اسم تقريباً ، ويترك الباقي للمناصب التي تخلو أو للظروف العاجلة الطارئة . وكانت القضايا الصغرى أو المحلية يفصل فيها ثلاثون محلفاً يزورون مقاطعات أتكيا في مواسم معينة . وإذا كان كل محلف لا يبقى في منصبه أكثر من عام واحد في كل مرة ، وكان الانتخاب لهذه المناصب بالدور ، فقد كان كل مواطن تتاح له الفرصة في الغالب لأن يكون محلفاً مرة في كل ثلاث سنين : ولم يكن مفروضاً عليه أن يؤدي هذا العمل ، ولكن الأجر المقرر له وهو أوبلتان - ثم ثلاث أوبلات ، فيما بعد - كل يوم كان يجتذب

(*) الهيئية بمعناها الدقيق هي اسم المكان الذي كانت تجتمع فيه المحاكم ، وقد سميت بهذا الاسم (المشتق من هيلوس أى الشمس) لأن الجلسات كانت تعقد في الهواء الطلق .

نحو مائتي محلف أو ثلاثمائة في كل دور . أما القضايا الهامة كقضية سقراط مثلا ، فكانت تنظرها محاكم ضخمة مؤلفة من ألف ومائتي رجل . ولكي ينقص الأثينيون الرشوة والفساد في القضاء إلى الحد الأدنى كان أعضاء المحكمة الذين يوكل إليهم النظر في قضية ما يختارون بطريق القرعة في آخر لحظة ، وإذ كانت معظم القضايا لا يطول النظر فيها أكثر من يوم واحد ، فإننا لا نسمع كثيراً عن الرشوة في المحاكم ، ذلك أن الأثينيين أنفسهم كانوا يجلبون صعوبة في إرشاء ثلاثمائة رجل في لحظة واحدة .

وكانت القضايا تراكم في أئينة على الرغم من سرعة إجراءاتها ، شأنها في هذا شأن المحاكم في جميع أنحاء العالم ، وسبب ذلك أن الأثينيين كانوا كثيرى التقاضى ولكي يقللوا من هذه الحمى كانوا يختارون محكمين بطريق القرعة من بين سجلات أسماء المواطنين الذين بلغوا سن الستين ، وكانوا الطرفان المتنازعان يعرضان نزاعهما وأوجه دفاعهما على أحد هؤلاء المحكمين ، يختار كالقضاة بطريق القرعة في اللحظة الأخيرة . وكان كل طرف يؤدي إليه أجراً قليلاً ، فإذا عجز عن الصلح بينهما فصل في النزاع بعد أن يحلف اليمين . وكان لكلا الطرفين بعدئذ أن يستأنف الحكم إلى المحاكم ، ولكنها كانت ترفض عادة القضايا الصغرى التي عرضت للتحكيم . فإذا قبلت المحكمة أن تنظر في القضية كتب كلا الطرفين حجته وأقسم اليمين على صحتها ، وكتب الشهود شهادتهم وأقسموا بأنهم صادقون ، ثم تقدم كل هذه الأقوال مكتوبة إلى المحكمة . وكانت توضع في صندوق خاص وتختتم ، ويفتح الصندوق بعد وقت ما وتبحث القضية ، وتصدر الحكم فيها هيئة تختار بالقرعة . ولم يكن عند الأثينيين مدع عمومي ، فقد كانت الحكومة تعتمد على المواطنين أن يتهموا أمام المحاكم كل من يرتكب جريمة خطيرة ضد الأخلاق العامة أو الدولة . ومن هنا نشأت طائفة من « الثمانيين » ديدنهم وعملهم اتهام الناس ، وقد تطورت مهنتهم هذه على أيديهم حتى أصبحت فناً من فنون اغتصاب اموال الناس لكف الأذى

عنهم . وكانوا في القرن الرابع يكسبون المال الكثير برفع القضايا - أو على الأصح بالتهديد برفعها - على الأغنياء لاعتقادهم أن المحاكم الشعبية لا تميل إلى تبرئة من يستطيعون أداء الغرامات الكبيرة (*). وكانت نفقات المحاكم تغطيها في الغالب الغرامات التي تفرض على من يدانون من المتقاضين . كذلك كان يحكم بالغرامة على من يعجزون من المدعين عن إثبات ما يوجهون من التهم إلى خصومهم ؛ فإذا لم يتالوا خمسة على الأقل من أصوات القضاة كانوا عرضة لأن يحكم عليهم بالضرب بالسياط أو بغرامة كبيرة تبلغ ألف درخمة (نحو ألف ريال أمريكي) . وكان كل طرف من المتقاضين يدافع بنفسه عن قضيته ، وكان عليه أن يعرض بنفسه قضيته للمرة الأولى . فلما أن تعقدت الإجراءات القضائية ، وتبين المتقاضون تأثير القضاة بعض الشيء ببلاغة الألفاظ ، نشأت عادة استخدام خطيب أو رجل يبلغ متضلع في القانون ، يؤيد المدعى أو المدعى عليه ، أو يحضر باسم من يستخذه وبالنيابة عنه خطبة يستطيع المتقاضى نفسه أن يقرأها أمام المحكمة ومن هؤلاء المدافعين البلاغاء نشأ المحامون . وفي وسعنا أن نتبين قدم المحاماة في بلاد اليونان من عبارة في أقوال ديوجين ليرتيوس Diogenes Laertius وهي أن باياس Bias ، حكيم بريني Priene كان محامياً بليغاً في القضايا ، وأنه كان على اللوام يحفظ بمواجهه لمن كان الحق في جانبه . وكانت المحاكم تستخدم بعض هؤلاء المحامين ليشرحوا لها القانون exegetai ، وذلك لأن الكثيرين من القضاة لم يكونوا أكثر علماً بالقوانين من المتقاضين أنفسهم . وكانت الأدلة تقدم عادة مكتوبة ، ولكن كان على الشاهد أن يحضر بنفسه ويقسم بأن ما يشهد به صحيح دقيق حين يتلو كتاب الجلسة أو الجراماتيوس

(*) لقد شكك كريتو Critto أحد أصدقاء سقراط الأغنياء من أن الذي يرغب في أن يعيش حياة هادئة مسالمة في أثينة يتلى في ذلك مناء كبيراً ، ويقول : « يوجد في هذا الوقت بالذات نفاس يرموه فيساياعلى ، وليس ذلك لأن ظلمتهم ، بل لأنهم يظنون أن أفضل أداء مبلغ من المال لم عن تحمل مناء الإجراءات القانونية » (49).

grammateus شهادته على القضاة : ولم يكن الشهود يناقشون ، وكانت شهادات الزور كثيرة إلى حد يجعل المحكمة في بعض الأحيان تقضى بما يناقض الشهادة التي أقسم الشاهد على صدقها . ولم تكن شهادة النساء والقاصرين تقبل إلا في قضايا القتل ، أما الأرقاء فلم تكن تقبل شهادتهم إلا إذا انتزعت منهم بالتعذيب ، فقد كان من المسلم به عند الأثينيين أنهم سيكذبون إذا نجوا من التعذيب : وتلك وصمة في جبين الشرائع اليونانية ووحشية شاعت. الأقدار أن تزداد قسوة في السجون الرومانية ، وفي حجرات محاكم التفتيش ، ولعلها لا تقل عما يحدث في الحجرات السرية التابعة لمحاكم الشرطة في وقتنا الحاضر ، وكان تعذيب المواطنين محرماً في عصر بركليز ، وكان كثيرون من ملائكة الرقيق لا يسمحون أن يستخدم أرقائهم شهوداً في القضايا ولو كانت قضاياهم هم أنفسهم ، وكان الحكم فيها لمصلحتهم موقوفاً على أداء شهادتهم . وكانوا يلزمون من يتسبب في إحداث عاهة مستديمة لأحد الأرقاء بتعويضه عنها^(٤٦) .

وكانت العقوبات المقررة هي الضرب ، والغرامة ، والحرمان من الحقوق السياسية ، والكي بالنار ، ومصادرة الأموال ، والنفي ، والإعدام ، وقلم كان المذنبون يعاقبون بالسجن ، وكان من المبادئ المقررة في القانون اليوناني أن يعاقب العبد في جسمه ، وأن يعاقب الحر في ماله . ونرى في رسم على إحدى المزهريات عبداً معلقاً من ذراعيه وساقيه يضرب بالسياط ضرباً خالياً من الرحمة^(٤٧) . وكانت الغرامات هي العقوبة التي تفرض عادة على المواطنين . وكانت تقدر بدرجات تعرض الديمقراطية الأثينية لأن تتهم بأنها كانت تملأ خزائنها بالمال عن طريق الأحكام الظالمة . على أنه كان يسمح في كثير من الحالات للمحكوم عليه هو وصاحب الحق أن يقدرا بأنفسهما الغرامة أو العقوبة اللتين يريان أنهما عادلتان ، ثم تختار المحكمة إحدى العقوبتين المقترحتين ؛ وكان القتل ، وانتهاك حرمة المعابد ، وخيانة الوطن ، وبعض الجرائم التي تلبو في نظرنا جرائم صغيرة ،

يعاقب عليها بمصادرة الأموال والإعدام معاً ؛ ولكن كان من المستطاع عادة تجنب الحكم بالإعدام قبل صدوره ، بالنسبة الاختياري وترك الأملاك . وإذا رأى المتهم أن الهرب يزرى به ، وكان مواطناً ، نفذ فيه الإعدام بأقل الوسائل لإيلا ما له ، وذلك بأن يقدم له عصير الشوكران ، وهو العقار الذي يتخذ الجسم تدريجاً ابتداء من القدمين إلى أعلى أجزاء الجسم ، ثم يقضى على من يتعاطاه حين يصل إلى قلبه . أما الأرقاء فقد كانت عقوبة الإعدام تنفذ فيهم أحياناً بالضرب الوحشي^(٤٨) . وكان يحدث أحياناً أن يلقى المحكوم عليه قبل إعدامه أو بعده من فوق صخرة عالية إلى حفرة تعرف عندهم باسم البرثرون barathron . وإذا ما صدر الحكم بإعدام قاتل نفذ بحضور أقارب المقتول استجابة لعادة الانتقام القديمة في مظهرها وروحها .

ولم تبلغ الشرائع الأثينية ما كنا نتوقعه لها من الاستنارة ، وهي لا تسمو كثيراً عن شرائع حمورابي ؛ وعيها الأساسي أنها تقصر الحقوق القانونية على الأحرار الذين لا يكادون يتجاوزون سبع السكان ، وحتى النساء والأطفال كانوا خارجين عن نطاق المواطنين أصحاب الحقوق . ولم يكن في وسع النزلاء ، أو الأجانب ، أو الأرقاء أن يرفعوا الدعاوى إلى المحاكم إلا عن طريق مواطن يأخذهم في كنفه . وكان أبرز المال بطريق الإرهاب ، وتعذيب العبيد المتكرر ، والحكم بالإعدام في كثير من الجرائم الصغرى ، والشتم الشخصية في المناقشات القضائية ، وتشنت التبعة القضائية وإضعافها بسبب هذا التشنت ، وتأثر المحلفين بالبلاغة الخطابية ، وعجزهم عن الحد من انفعال الساعة بعلمهم بماضى القضية وتقديرهم الحكيم لنتائجها المقبلة ، كان هذا كله وصمة لنظام أثينة القضائي ، الذي كانت تحسدها عليه سائر بلاد اليونان لئنه وعدالته إذا قيس إلى غيره من النظم القضائية ، والذي كان نظاماً عملياً موثوقاً به إلى حد أمكنه أن يبسط حمايته على الحياة وعلى الأملاك ، وهي الحماية التي لا غنى عنها للنشاط الاقتصادي والرقى الأخلاق . وفي وسعنا أن نقدر ما كان للقانون الأثيني من شأن عظيم إذا عرفنا



(شكل ٢٥) اختطاف هوروس لايت مع القاعدة الفرعية ليكول زورس ، مصنف أوليها

ما كان يشعر به كل أثيني تقريباً من احترام عظيم له ، فقد كان القانون في اعتقاده هو روح المدينة ، ومصدر سعادتها وقوتها . وخير ما نحكم به على شرائع أثينة هو تهافت غيرها من دول اليونان على استعارة الجزء الأكبر منها ، وفي ذلك يقول إيسقراط Isocrates : « ليس ثمة من ينكر أن شرائعنا مصدر كثير من الخير العظيم في حياة البشرية » (٤٩) . ففي أثينة نجد للمرة الأولى في التاريخ حكم القوانين لا حكم الناس .

وقد ظل القانون الأثيني منتشرأ في جميع أنحاء الإمبراطورية الأثينية التي يبلغ عامرها مليونين من الأنفس ما دامت هذه الإمبراطورية قائمة ، أما في خارج دائرة هذه الإمبراطورية فلم يكن لبلاد اليونان نظام قضائي واحد تخضع بأله جمعها . وإن الصورة التي تنطبع في أذهاننا عن القانون الدولي في أثينة القرن الخامس لتبلغ من الضعف ما تبلغه صورة هذا القانون في عالم هذه الأيام . لكن التجارة الخارجية تتطلب بعض الأنظمة القانونية . ويقول دمستين إن المعاهدات التجارية قد بلغت في أيامه درجة من الكثرة أصبحت معها القوانين التي تخضع لها المنازعات التجارية « واحدة في كل مكان » (٥٠) ، وكانت هذه المعاهدات تنص على التمثيل القنصلي ، وتضمن تنفيذ العقود ، وتجعل الأحكام الصادرة في إحدى الدول الموقعة على المعاهدة في سائر الدول الموقعة عليها (٥١) . على أن هذا لم يقض على القرصنة ، فقد كانت تنتشر إذا ما ضعف الأسطول المسيطر على البحار ، أو تراخى في مراقبتها . ولقد كانت هذه اليقظة الخارجية الثمن الذي يشتري به الأهلون الأمن والنظام والحرية جميعاً ؛ وكانت الفوضى رابضة كالذئب حول كل دولة مستقرة ، تقربص بها ، وترقب ثغرة من الضعف تنفذ منها إليها . وكانت بعض الدول اليونانية ترى أن من حق المدينة أن توجه الحملات لتنهب أملاك غيرها من المدن وأهلها ، إذا لم تكن ثمة معاهدة تنص صراحة عن تحريم هذه الحملات (٥٢) ، وقد أفلح الدين في تحريم الاعتداء على الهياكل ما لم تتخذ قواعد حريرية ، وفي

نخاية الوفود والحجاج الذاهبين إلى مشاهدة الأعياد اليونانية الجامعة ، وفي فرض صدور إعلان رسمي بالحرب قبل بدء القتال ، وفي قبول الهدنة إذا طلبها أحد الطرفين المتقاتلين لإعادة من يقتلون في المعارك إلى بلادهم ودفنهم . وكانت الأسلحة المسمومة لا تستعمل بحكم العادة المألوفة ، وكان الأسرى عادة يتبادلون أو يفتدون ، وكان الفداء المعترف به ميناين - ثم أصبح مينا واحد (نحو مائة ريال أمريكي) - لكل أسير (٥٣) . وكانت المعاهدات كثيرة العدد ، وكان المتعاملون يقسمون الأيمان المغلظة على احترام نصوصها ، ولكنها كانت تخرق على الدوام تقريباً . وكانت المحالفات كثيرة ، وكانت تؤدي أحياناً إلى إيجاد أحلاف دائمة كحلف دلفي الاثني عشرى (الألفكتيونى) في القرن السادس والحلفين الآخى والإيتولى في القرن الثالث . وكانت مدينتان في بعض الأحيان تجامل كلتاها الأخرى بأن تمنح أحرار أختها حقوق المواطنين فيها . وكان التحكيم الدولى يحدث أحياناً ، ولكن كان في وسع الطرفين المحكمين أن يرفضوا نتيجته أو يتجاهلها . ولم يكن اليونانى يشعر بأى التزام أدبى نحو الأجانب أو بأى التزام قانونى إلا إذا كان بلداها مرتبطين بمعاهدة ، وكان هؤلاء في عرفه برابرة (barbaroi) (*) . ولم يكن اليونان يقصدون بذلك أنهم « همج » barbarian بالمعنى الذى نفهمه نحن من هذا اللفظ بالضبط ، بل كانوا يفهمون منه « الأجانب » - أو الغرباء الذين يتكلمون لغة غريبة غير مألوفة . ولم ترق بلاد اليونان الرقى الذى تدرك به وجود قانون أخلاقى يشمل الجنس البشرى بأكمله إلا على يد الفلاسفة الرواقين في العصر الذى اصطبغت فيه بلاد الشرق الأدنى بالصبغة اليونانية العالمية .

(٥) هذه الكلمة وثيقة الصلة بكلمة بربرة barbara السنسكريتية وكلمة بلبوس balbus اللاتينية ، وكلتاها تعنى التمتمة أو التلمم في النطق . قارن أيضاً لفظ babble الإنجليزى . وكان اليونان يفهمون من لفظ بربروس barbaros غرابية الحديث أكثر مما يفهمون منه نقص الحضارة ، ويستعملون لفظ بربرزموس barbarismos في المعنى الذى نستعمل فيه نحن تقليداً لهم لفظ barbarism أى تشويه الأجنبى أو نصف الأجنبى للمصاحبات اللغوية عند أحد الأمم .

٤ - النظام الإدارى

حلت القرعة منذ عام ٤٨٧ أو قبله محل الانتخاب فى اختيار الأركونين ، ذلك أنه كان لا بد من إيجاد طريقة ما لمنع الأغنياء من أن يجدوا سبيلهم إلى هذا المنصب بالمال ؛ ومنع السفلة أن يصلوا إليه بالملق والدهان . وأرادوا مع هذا ألا يجعلوا الاختيار وليد المصادفة المحضة ، فكانوا يفرضون على جميع من تقع عليهم القرعة أن يجتازوا قبل القيام بواجباتهم اختباراً صارماً فى الأخلاق (Dokimasla) أمام المجلس أو المحاكم . فكان على الطالب أن يثبت أنه من أبوين أثينيين ، وأنه سليم من العيوب الجسمية والحلقية ، يكرم أسلافه ويقوم بواجباته العسكرية ، ويؤدى الضرائب كاملة . وكانت حياته كلها فى هذه المناسبة عرضة للاتهام من أى مواطن . وما من شك فى أن التعرض لهذين الفحص والاثام كان يرهب أدنياء الناس غير الجديرين بهذا المنصب . فإذا اجتاز الأركون هذا الاختبار كان عليه أن يقسم بأنه سيضطلع بأعباء منصبه على خير وجه ، وبأنه سيقدم للآلهة تمثالاً من الذهب بالحجم الطبيعى إذا قبل هدية أو رشوة (٥٤) من أحد . على أن ما كان للمصادفة من أثر كبير فى اختيار الأركونين التسعة ليدل على ما آل إليه هذا المنصب من الصغار بعد أيام صولون ، فقد أصبحت اختصاصاته فى الوقت الذى نتحدث عنه لا تعدو العمل الإدارى الرتيب ، ولم يكن الأركون باسليوس الذى يحمل لقب الملك من غير أن يؤدى عمله أكثر من كبير الموظفين الدينين فى المدينة . وكان على الأركون أن يحصل على اقتراع بالثقة من الجمعية ، وكان فى وسع أى إنسان أن يعرض أعماله ويستأنف أحكامه إلى البول أو الهيلىة ؛ وكان فى مقدور أى مواطن أن يتهمه بسوء استخدام سلطته ، وإذا انتهت مدة توليه منصبه بحثت أعماله الرسمية ، وحساباته ، ووثائقه ، لجنة من المحاسبين مسئولة أمام المجلس ، وكان معرضاً لأشد العقاب ، الذى كان يصل

(٤ - ج ٢ ، مجلد ٢)

أحياناً إلى الإعدام ، إذا تبين أنه أساء العمل أيام توليه منصبه . أما إذا نجا من هذا الإرهاب الديمقراطي فإنه يصبح بعد انتهاء العام الذى تولى فيه منصبه عضواً فى الأريوبجوس ، ولكن هذه العضوية أضحت فى القرن الخامس منصباً فخرياً عديم القيمة لأن هذه الهيئة فقدت وقتئذ كل ما كان لها من سلطان .

ولم يكن الأركونون إلا هيئة من هيئات كثيرة تشترك كلها فى تصريف شئون المدينة الإدارية تحت إشراف الجمعية والمجلس والمحاكم . ويذكر أرسطاليس خمساً وعشرين من هذه الهيئات المختلفة ، ويقدر عدد الموظفين الإداريين فى المدينة بسبعائة موظف . وكان هؤلاء كلهم تقريباً يختارون كل عام بطريق القرعة ، ولم يكن فى وسع أى إنسان أن يكون عضواً فى لجنة بعينها أكثر من مرة واحدة ، ولذلك كان كل مواطن يأمل أن يشغل منصباً كبيراً فى المدينة عاماً على الأقل فى أثناء حياته ، ذلك أن أثينة لم تكن تؤمن بطريقة الحكم على أيدي الخبراء الإحصائيين .

وكانت المناصب العسكرية أكثر أهمية فى نظرهم من المناصب المدنية ، ولذلك لم يكن القواد Strategoi العشرة يختارون بالقرعة بل كانوا ينتخبون انتخاباً علنياً فى الجمعية ، وإن كانوا هم أيضاً لا يبقون فى مناصبهم أكثر من عام واحد وإن كانوا عرضة لأن يفحص عن أعمالهم وأن يعزلوا من مناصبهم فى أى وقت من الأوقات . وكانت الكفاية لا حب الشعب هى السبيل إلى التقدم والرقى فى هذه المناصب . وقد برهنت الإكليزيا فى القرن الرابع على حسن إدراكها للأمر باختيارها فوشيون Phocion قائداً خمساً وأربعين مرة ، على الرغم من أنه كان أبيض الناس للجمهور الأثينى ، وأنه لم يكن يخفى احتقاره للجاهير . وزادت مهام القواد بازدياد العلاقات الدولية ، حتى أصبحوا فى أوائل القرن الخامس لا يشرفون على شئون الجيش والأسطول فحسب ، بل صاروا هم الذين يفاوضون الدول الأجنبية ويشرفون على إيرادات المدينة ونفقاتها . ومن أجل هذا كان

القائد الأعلى المعروف باسم الاستراتيجوس أوتوكراتور Strategos Autokrator أقوى رجال الحكومة ؛ وإذ كان من المستطاع انتخابه لهذا المنصب أعواماً متتالية ، فقد كان في وسعه أن يخلع على سياسة الدولة استمراراً في الأهداف لم يكن دستورها يمكنها منه لولا هذا المنصب الدائم . وبفضله استطاع بركليز أن يجعل أثينة مدى جيل كامل ملكية ديمقراطية ، حتى استطاع توكيديس أن يقول عن السياسة الأثينية إنها ديمقراطية بالاسم . ولكنها حكومة يسيطر عليها أعظم مواطن في المدينة .

وكانت الخدمة في الجيش ملازمة لحق الانتخاب ، فقد كان على كل مواطن أن يعمل في الجيش ، وكان معرضاً حتى يبلغ الستين من عمره لأن يجند للقتال في أية حرب تستعر ناراها . ولكن الحياة الأثينية لم تكن حياة عسكرية ، فلم يكن هناك تدريب عسكري يستحق الذكر بعد الفترة الأولى التي يقضيها الشاب في هذا التدريب ، ولم يكن فيها اختيال بالحلل الرسمية أو تدخل من قبل الجند في أعمال السكان المدنيين . وكان الجيش في الميدان يتألف من فرق المشاة الخفيفة ، وكانت كثرتهم من المواطنين الفقراء يحملون الرماح والمقاليع ، وفرق المشاة الثقيلة أو المهبلية ، وتتألف من المواطنين الأغنياء الذين تمكنهم مواردهم من شراء الدروع والتروس والحراب ؛ ومن فرق الفرسان وتتألف من كبار الأغنياء ذوي الدروع والخوذ ، حملة الرماح والسيوف ، وكان اليونان يفوقون الأسيويين في النظام العسكري ، ولعل ما أحرزوه من انتصارات عسكرية مجيدة يرجع إلى أنهم جمعوا إلى الطاعة في الميدان محافظتهم الشديدة على استقلالهم في الشؤون المدنية . غير أنه لم يكن عندهم مثل إياميننداس وفليب ما تستطيع أن تسميه علم حرب ، أو معرفة بفنونها وحركاتها العسكرية . وكانت مدنهم مسورة في العادة ، وكان الدفاع عند اليونان - كما هو عندنا اليوم - أعظم أثراً من الهجوم ؛ ولولا هذا لما كانت للإنسان حضارة يستطيع تسجيلها . وكانت الجيوش المحاصرة تأتي بكتل خشبية ضخمة معلقة بسلاسل ، يشلون بها الكتل إلى الوراء ثم يدفعونها نحو

السور ، وهذا هو كل ما حدث من التطور في آلات الحصار قبل عصر أروميدس . أما الأسطول فكانت طريقة الاحتفاظ به أن يختار في كل عام أربعائة من الأغنياء امتيازهم الخاص أن يجندوا بحارة السفن ، ويهبثوا السفينة ذات الثلاثة الصنوف من المجاديف بما يلزمها من أدوات تقدمها لهم الدولة ، على أن يؤديوا هم نفقات بنائها وإنزالها في البحر والمحافظة عليها من العطب . وهذه الطريقة كانت أثينة تحتفظ وقت السلم بأسطول مؤلف من نحو ستين سفينة (٥٥) .

وكانت نفقات الجيش والأسطول تستنفد الجزء الأكبر من مصروفات الدولة . وكانت مصادر الإيراد هي المكوس ، وعوائد المرائ ، وضريبة مقدارها اثنان في المائة على الواردات والصادرات ، وضريبة الفرضة ومقدارها اثنتا عشرة درخمة على كل فرد من الأجانب ، ونصف درخمة على كل معتوق ورقيق ، وضريبة العاهرات ، وضريبة البيوع ، والرخص ، والغرامات ، والأملاك المضادة ، والحزبية التي تؤديها الولايات . وقد ألغت الديمقراطية الضريبة التي كانت مفروضة من قبل على الحاصلات الزراعية والتي استمدت منها أثينة ، واردة في أيام بيبستراتس لأنها رأت أن هذه الضريبة تحط من كرامة الزراعة . وكانت جباية معظم الضرائب يناط بها الملزمون يجمعونها لحساب الدولة ويحفظون لأنفسهم بنصيب منها . وكانت الدولة تحصل على إيراد كبير من استغلال موارد البلاد المعدنية . وكانت في أثناء الأزمات تجبي ضريبة على رؤوس الأموال تختلف نسبتها باختلاف الأملاك . وقد جمع الأثينيون بهذه الطريقة في عام ٤٢٨ مثلاماتى وزنة (تالنت) تبلغ قيمتها بنقود هذه الأيام مليون ريال أمريكى وماتى ألف ريال لتسد بها نفقات حصار مثنى . كذلك كان الأغنياء يدعون لأداء بعض الخدمات العامة Leiturgiai كتقديم ما يلزم من المعدات للسفراء الداهبين في مهام إلى خارج البلاد ؛ وإعداد بعض السفن للأسطول ، أو أداء نفقات المسرحيات ، أو المياريات الموسيقية ، والألعاب ، وكان بعض الأغنياء يتطوعون لأداء هذه

« الخدمات » ، ويلتزم الرأى العام غيرهم بأدائها . وكان مما يضاعف متاعب الأغنياء أن كان فى وسع أى مواطن يطلب إليه أداء إحدى هذه الخدمات العامة أن يفرضها هو نفسه على أى مواطن آخر أو أن يستبدل بها فريضته إذا أثبت أن هذا المواطن الآخر أغنى منه . وكان الحزب الديمقراطى كلما قوى سلطانه يجد مناسبات وأسباباً مطردة لزيادة لاستخدام هذه الوسيلة ؛ وكان المليونون ، والتجار ، والصناع ، وملوك الأراضى فى أنكا نظير هذا جادين فى البحث عن أحسن الطرق لإخفاء ثروتهم والوقوف فى وجه الجباة ، وتدبير الثورات .

وقد بلغت إيرادات أثينة فى أيام بركليز نحو أربعائة وزنة (٤٠٠٠٠ ر ٢٠٠ رىال أمريكى) فى العام لا تدخل فيها هذه الهدايا والقروض ، ويضاف إليها ستمائة وزنة ترد من البلاد الخاضعة لها ومن أحلافها . وكان هذا الإيراد يتفق من غير أن توضع له ميزانية توزع بنوده وتخصصها لأبواب النفقات المختلفة . وقد زاد المتجمع فى خزانة الدولة من الفرق بين الإيرادات والنفقات فى أيام بركليز ، وبفضل إدارته الاقتصادية الحكيمة ، وبالرغم من نفقات الدولة الكثيرة التى لم يسبق لها مثيل ، زاد هذا المتجمع زيادة مطردة حتى بلغ فى عام ٤٤٠ ق م ٩٧٠٠ وزنة (نحو ٥٨٠٢٠٠٠ رىال أمريكى) وهو احتياطى يعد ضخماً فى أية مدينة فى أى عصر من العصور ، كما يعد وجوده فى بلاد اليونان نفسها أمراً عجبياً لأننا لانكاد نجد فيها ولا نجد فى الهلوبيونيز كلها مدينة أخرى تزيد فيها إيراداتها على نفقاتها^(٥٦) .

وكانت المدن القليلة التى يتجمع فيها هذا الاحتياطى تودعه عادة فى هيكل إله المدينة ، فكانت أثينة بعد عام ٤٣٤ تودعه فى البارثنون . وكان للدولة حق الانتفاع بهذا الاحتياطى وبذهب التماثيل التى تقيمها لإلهها . وقد بلغ مقدار هذا الذهب فى تماثيل أثينة پريثنوس أربعين وزنة (٤٢٠٠٠ رىال أمريكى) ؛ وقد وضع فى التماثيل بحيث يستطيع إزالته

عنه (٥٧) . وكانت المدينة تحتفظ في الهيكل أيضاً بالمال الذي تؤديه للمواطنين ليشاهدوا به المسرحيات والألعاب المقلّسة .

تلك هي الديمقراطية الأثينية - أضحى الديمقراطيات وأكملها في التاريخ . لقد كانت أضحيقها لقلّة عدد من يشتركون في امتيازاتها ، وأكملها لأنها تتيح لجميع المواطنين على قدم المساواة فرصة السيطرة بأنفسهم على التشريع وتصريف الشئون الإدارية . وتتكشف عيوب هذا النظام واضحة على مر الأيام ، بل إن الناس قد أخذوا يتحدثون بها في أيام أرسطوفان . وكان من أظهر هذه العيوب التي كفرت عنها أثينة بمخضوعها لاسبارطة ، وفيليب ، والإسكندر ، ورومة ، أن قامت فيها جمعية لا تسأل عما تفعل ، تدفعها عواطفها ، فتقرر أمراً ما في أحد الأيام ، لا يعوقها عائق من سابقة أو مراجعة ، ثم تعود في اليوم الثاني فتندم أشد الندم على ما فعلت ؛ وهي بئدما هذا لا تعاقب نفسها بل تعاقب من أضلّوها ؛ ومنها قصر السلطة التشريعية على الذين يستطيعون حضور الإكليزيا ، وتشجيع الزعماء المهرجين ، ونقي القادرين من الرجال نقياً أفقد المدينة عدداً كبيراً من خبرة كبارائها ، وملاء المناصب العامة بالقرعة والدور ، وتغيير الموظفين في كل عام ، وإشاعة الفوضى في الأداة الحكومية ، ومنها نزاع الأحزاب الذي لم ينفك يحدث الارتباك في توجيه أعمال الدولة وشئونها الإدارية .

ولكن ما من حكومة إلا وهي ناقصة ، منهكة ، مقضى عليها آخر الأمر . وليس لدينا من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن الملكية أو الأرستقراطية كانت تستطيع أن تحكم أثينة خيراً من حكومتها هذه ، أو أن تحفظ عليها حياتها أطول مما حفظتها الديمقراطية ؛ ولعل هذه الديمقراطية المختلة بالنظام ، دون غيرها من أنواع الحكم ، هي التي استطاعت أن تطلق تلك الطاقة التي رفعت أثينة إلى أسمى مقام بلغته أمة أخرى في التاريخ . ذلك أن الحياة السياسية ، داخل نطاق المواطنة ، لم تبلغ قبل ذلك العهد أو بعده ،

ما بلغته فيه من القوة والابتكار . وأقل ما يقال في هذه الديمقراطية الفاسدة العاجزة أنها كانت مدرسة : لقد كان المقترح في الجمعية يستمع إلى أقدر الرجال في أثينة ، وكان ذهن القاضي في المحكمة يشحذ باطلاعه على الأدلة ووزنها واستخراج ثمينها من غثها ، وكان الموظف يصوغه ويشكله ما يلقي عليه من تبعة وما يكسبه من تجارب ، فينضج عقله وفهمه وقدرته على الحكم . وفي هذا يقول سمنيدس « إن المدينة معلمة الرجال » (٥٨) . ولعل هذه الأسباب هي التي جعلت أثينة تقدر رجالا من طراز إيسكلس ، ويوربديز ، وسقراط ، وأفلاطون . لقد كان تقديرها لرجل من هذا الطراز هو الذي أوجدتهم فيها : وفي الجمعية ودور القضاء تكوّن نظارة دور التمثيل ، وكانت هذه الدور على استعداد لاستقبال خير هؤلاء النظارة . ولم تكن هذه الديمقراطية الأرستقراطية نظاما يفسح الطريق لكل إنسان ليفعل ما يحلو له كما أنها لم تكن رقيبا عتيدا على الأملاك والنظام فحسب ، بل كانت تشجع بالمال المسرحيات اليونانية وتشيد البارثون ، وتعمل لرفاهية الشعب وتقدمه ، وتهيئ له الفرص التي لا تمكنه « من أن يعيش فحسب ، بل تمكنه من أن يعيش على خير وجه » . ومن أجل هذا فإن التاريخ لا يجد حرجا من أن يصفح عن جميع خطاياها :